



PROVISIONAL

S/PV.2500

18 November 1983

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخمسة بعد الألفين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الجمعة، ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣، الساعة ١٥ / ٣

(مالطة)	السيد غاوتشي	: الرئيس
السيد ترويانوفسكي	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	: الأعضاء
السيد صلاح	الأردن	
السيد شاه نواز	باكستان	
السيد ناتورف	بولندا	
السيد أميفا	توغو	
السيد نغوايلا مبالا كالندا	زائير	
السيد ماشينغادزي	زمبابوي	
السيد لينغ كنج	الصين	
السيد سينكلير	غيانا	
السيد دي لا باري دي نانتوي	فرنسا	
سير جون طومسون	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	
السيد تشامورو مورا	نيكاراغوا	
السيد فان دير ستويل	هولندا	
السيد ليخنستين	الولايات المتحدة الأمريكية	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠اقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .الحالة في تبرص

رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/16147)

رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من التائم بالأعمال المعتمت للبعثة الدائمة لتبرص لدى الأمم المتحدة (S/16150)

رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة (S/16151)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة ٢٤٩٧ أذعو ممثلي تركيا وتبرص واليونان الى شغل المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

وأذعو ممثلي استراليا والجزائر ورومانيا وسرى لانكا وسيشيل وكندا وكوبا والهند واليمن الديمقراطية ويوغوسلافيا الى شغل مقاعد في جانب قاعة المجلس .
بناء على دعوة الرئيس قام السيد كيرجا (تركيا) والسيد ياكوفو (تبرص) والسيد دوتناس (اليونان) بشغل المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس ؛ وقام السيد وولكوت (استراليا) ، والسيد سحنون (الجزائر) ، والسيد مارينسكو (رومانيا) ،

والسيد فونسيكا (سرى لانكا) ، والسيدة غونثيه (سيشيل) ، والسيد بليتييه (كندا) ،
والسيد روا كورى (كوبا) ، والسيد كريشنان (الهند) ، والسيد الأشطل (اليمن
الديمقراطية) ، والسيد غولوب (يونغولافيا) يشغل مقاعد في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس
بأنني تلقت رسالة من ممثل مصر يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البنود
المدرج في جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة فانني أزمع بموافقة المجلس
دعوة ممثل مصر للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت ، وفقا لأحكام
الميثاق ذات الصلة ، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .
ونظرا لعدم وجود أى اعتراض فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس قام السيد موسى (مصر) يشغل مقعد في جانب قاعة

المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره

في البند المدرج في جدول أعماله .

السيد سينكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيـدى

الرئيس ، اسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أعرب لكم عن أحر التهاني بمناسبة توليكم
رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني / نوفمبر . ان خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية
تؤكد ان لنا على ان عملنا سيدار بالشكل الملائم والفعال خلال هذا الشهر . وأؤكد
لكم على كامل تعاون وفد بلادى وتأييده لكم .

واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة أيضا لاشيد اشادة خاصة بسلفكم السفير

صلاح ، ممثل الأردن ، الذى اختبرت مهاراته الدبلوماسية وتدراته اختبارا صعبا
خلال شهر تشرين الأول / اكتوبر . لقد اثبت لنا مرة أخرى صفات القيادة والتفاني للعمل
الاشاق التي أصبح معروفا بها جيدا .

ان جهود المجتمع الدولي التي ترمي الى تعزيز عدم التدخل وعدم استعمال القوة ، والتي تواجه صعابا كبيرة بالفعل ، قد عانت نكسة خطيرة في قبرص في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، باعلان الطائفة القبرصية التركية في تلك الجزيرة ما معناه انشاء دولة مستقلة .

ان وفد بلادي لا يمكنه فصل هذا الاعلان الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عن اطار دولي اوسع ، رأينا فيه مؤخرا لجوءا متزايدا الى التهديد باستخدام القوة ، بل الى استخدام القوة بالفعل لتسوية النزاعات والسيطرة على الآخرين . فيجري تكثيف الاستعدادات للحروب ، ويتم تسليح وتدريب العملاء ، ويتم تأييد الحلول العسكرية علانية ، بينما تقلل قيمة الوسائل السياسية ويتم تجاهلها . ان الاجراء الذي اتخذ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر هو محاولة لتوطيد حالة نشأت عن الغزو والاحتلال ولاضفاء الطابع الشرعي عليها . وفي هذا الاطار الذي وصفته لتوى ، فان هذا العمل يسبب قلقا خطيرا لدى وفد بلادي ، ولا بد انه يسبب نفس القلق لدى جميع الدول التي تشارك في الالتزام بعلاقات دولية سلمية ومستقرة ومتألفة . ومن واجب مجلس الأمن أن يثني عن استخدام القوة في العلاقات الدولية . ويجب على هذا المجلس أن يكون قاطعا في رفضه للاشريعة الدوالية . وينبغي أن تكون استجابته توية بما يجعل المغامرة العسكرية والتدخل والاحتلال تعتبر غير مقبولة وغير شرعية ، وبما يجعل السعي الى التسويات السلمية أكثر تواترا ونشاطا .

وعلاوة على هذه الاعتبارات فان الاجراء الذي اتخذ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر يضيف بعدا جديدا من التعقيد الى سعي معقد بالفعل من أجل التوصل الى حل لمشكلة قبرص في وقت كان فيه أميننا العام يبذل جهدا جديدا وأكثر اصرارا ليدخل شيئا من قوة الدفع الى السعي من أجل التوصل الى حل .

والأكثر من ذلك ، فان قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) يطلب الى جميع الدول احترام سيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدها وعدم انحيازها .

ان قرار مجلس الأمن ٣٦٢ (١٩٧٥) يدعو الأطراف المعنية الى الامتناع عن اتخاذ أى عمل يمكن أن يعرض المفاوضات بين ممثلي الطائفتين للخطر ، والى أن تتخذ خطوات من شأنها أن تسهل خلق المناخ الضروري لنجاح تلك المفاوضات .

وفي آذار/مارس من هذا العام ، أعاد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز تأكيد تأييدهم لسيادة قبرص وسلامتها الإقليمية ووحدها . وقد دأبت حركة عدم الانحياز وما على المطالبة بانسحاب جميع قوات الاحتلال من قبرص باعتبار ذلك أساسا حتميا لحل مشكلة قبرص . ان وحدة الجزيرة هدف تفانت حركتنا ، في صبر ، من أجل تحقيقه .

وليلدى شرف العمل كعضو في فريق الاتصال ، الذى كونه حركة عدم الانحياز ، المعنى بقبرص ، والتزامنا بتحقيق ذلك الهدف التزام لا رجوع فيه .

وفي ضوء ما ذكرته ، يعتبر وفد بلادى ان استجابة مجلس الأمن ، التى يتضمنها مشروع القرار المطروح علينا الآن ، استجابة غير ملائمة . فنحن نعتقد أنه كان ينبغى أن يدين مجلس الأمن الاعلان بعبارات قاطعة باعتباره تحديا للأمم المتحدة ، وصفة خاصة للقرارين ٣٦٥ (١٩٧٤) و ٣٦٢ (١٩٧٥) . ويعتقد وفدى أيضا انه كان يتعين على المجلس أن يعلن - بما يتفق مع خطورة الموقف الذى خلقته السلطات القبرصية التركية - ان الأمم المتحدة لن تعترف بما يسمى الكيان المستقل . وكان ينبغى أيضا أن يوجه نداء الى الدول الأعضاء بالألا تعترف به . ووفدى ، من جانبه ، لن يعترف بتلك التى تسمى الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، ونحن ندعو الدول الأعضاء الأخرى لاتخاذ موقف مماثل . كما ندعو الآخرين الذين اعترفوا بها الى سحب هذا الاعتراف .

ورغم حقيقة أن مشروع القرار المطروح علينا لا يعبر عما يعتبره وفد بلادى استجابة صحيحة من المجلس في الحالة قيد النظر ، فانه ، مع ذلك ، وروح التوفيق ، سوف يصوت مؤيدا له .

ليس هناك أى تبرير ، مهما كان ، للعمل الذى قامت به الطائفة القبرصية التركية في قبرص . ان تجاوزات الماضي ليست مبررا . فقد كانت هناك تجاوزات من كلا الجانبين

ولكن الطريق الى ايجاد حل في قبرص يكمن في النظر الى المستقبل . وبينما لا يتوقع أن ينسى أو يتجاهل أحد الجانبين ذلك الماضي ، فمن المؤكد أن هناك التزاما يقع على كلا الجانبين بمنع ذكرى تجارب الماضي من أن تؤثر على ادراك نوايا الحاضر . ولا يمكن الاستناد الى الماضي دفاعا عن الوضع القائم ، أو عن طموحات لا تتفق مع الميثاق وقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسألة قبرص . ان وفد بلادى يدعو مرة أخرى الى سحب اعلان ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، ويحث الطائفتين على التعاون الفوري والنشط وحسن نية من الأمين العام في جهود الرامية الى احيا المفاوضات بين الطائفتين بغية تحقيق حل سلمي لمشكلة قبرص .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل غيانا على الكلمات الرقيقة

التي وجهها اليّ .

السيد ماشينغادزي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن أضم صوتي الى أصوات الكثيرين الآخرين الذين سبق أن قدموا لكم التهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني / نوفمبر . وهو شهر حافل حقاً ، ولكننا واثقون من أن ما عرف عنكم من مهارات دبلوماسية وخبرة واسعة وطويلة وصبر ، فضلا عن كياستكم الشخصية ، سوف تؤدي الى تيسير مداولاتنا الراهنة . وممن خلالكم ، أود أيضا أن أشيد ، اشادة في محلها ، بسلفكم السفير صلاح ممثل الاردن للطريقة التي تدعو الى بالغ الاعجاب التي ادار بها مداولات هذا المجلس خلال شهر تشرين الأول / اكتوبر .

ان زميلي وصديقي العزيز الممثل الدائم لسرى لانكا ، وكذلك عدة أصدقاء وزملاء

آخرين ، طلبوا مني عقد مقارنة بين الاعلان القبرصي التركي للاستقلال ، من جانب واحد ، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ والاعلان الروديسي للاستقلال ، من جانب واحد ، في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٥ . ان اغراء القيام بذلك واستخلاص السدروس

المستفاد ، أو المفقود ، من الاعلان الروديسي للاستقلال من جانب واحد اغراء كبير لا يقاوم . ومع ذلك ، فسوف أقاومه وأمضي قدما الى المسألة المطروحة على المجلس .

وعلى أية حال ، فانه قبل أن أفعل ذلك ، أود فقط أن أبدو ، بحزن شديد ، ملاحظة تتعلق بحقيقة أنه رغم الدروس البشعة والمأساوية المستخلصة من اعلان ايان سميث روديسيا الاستقلال من جانب واحد ، نجد أن هذا المجلس يضيف بندا آخر على جدول أعماله يتعلق باعلان الاستقلال من جانب واحد وذلك بعد فترة قصيرة . ان أقل ما يقال في هذا أنه يفصح عن عجز الانسانية أو رفضها أن تتعلم من تجاربها الماضية .

ان انتهاك أي بلد أو طائفة للقانون الدولي والمعاهدات ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة يجب أن ينظر اليه جميع البشر المتحضرين ببالغ القلق . ولذلك ، ليس مما يدهش أن يدين زعماء العالم بشدة وأن يرفضوا الاعلان من جانب واحد غير القانوني الذي أصدره زعماء القبارصة الأتراك يوم ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، والذي يهدف الى انشاء دولة مستقلة على أراضي جمهورية قبرص .

وبفرض التسجيل ، أود أن أتلعو على المجلس موقف حكومتي من هذا الموضوع ، كما

طرحه الرفيق روبرت موغابي رئيس وزراء زمبابوي :

" لقد أفزع حكومة زمبابوي الاعلان غير المشروع للاستقلال الذي أصدره

القبارصة الأتراك يوم ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر . ان هذا العمل من جانب واحد

التمثل في محاولة الانفصال من قبل القبارصة الأتراك يؤدي الى تفاقم المشاكل

الخطيرة التي تواجه قبرص . ويعد هجوما مباشرا على السلامة الاقليمية لقبرص ، من

المؤكد أنه سوف يلحق ضررا جسيما ، ليس فقط بالسلم الهش السائد في ذلك البلد ،

وانما أيضا بمبادئ المجتمع الدولي للسعي ، عن طريق الأمم المتحدة ، لايجاد

حل تفاوضي للمشكلة التي تواجه الطائفتين التركية والقبرصية في قبرص .

"ان جمهورية زمبابوي تدين ، بلا تحفظ ، اعلان الاستقلال من جانب واحد غير الشرعي هذا من قبل الطائفة القبرصية التركية باعتباره عملا طائشا واستفزازيا ينتهك قرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص ويشكل تهديدا خطيرا لأمن جمهورية قبرص واستقرار منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط بكاملها . وسوف تواصل زمبابوي العمل ، داخل الكمنولث والأمم المتحدة وكذلك في المحافل الأخرى ، لتحقيق عكس سلمي لاتجاه عمل التمرد هذا والدعوة الى اجراء المفاوضات للتوصل الى حل عادل ودائم .

" ولحكومة زمبابوى وطيد الأمل في أن القوى الخارجية التي حرضت على انتهاج هذا المسار الخطير غير القانوني ، ستبادر فوراً الى السعي الى عكسه والى التعاون مع بقية أعضاء المجتمع الدولي من أجل احلال الشرعية والوحدة الدستورية في قبرص . وتؤمن زمبابوى بوحدة جمهورية قبرص التي لا تتجزأ وترفض الاعتراف باعلان د انكماش للاستقلال من جانب واحد " .

يتضح من البيانين اللذين أدلى بهما الأمين العام ووزير خارجية جمهورية قبرص أن الاعلان غير القانوني من جانب القيادة القبرصية التركية المؤرخ ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر جاء في الوقت الذي كانت فيه جهود الأمين العام الشخصية التماساً لحل سلمي لمسألة قبرص قائمة على قدم وساق . وهذه الحقيقة أكدها بصورة ضافية البيان الذي أدلى به السيد د نكماش أمام هذا المجلس البارحة .

لهذا لم يكن لهذه المبادرة ما يبررها على الاطلاق ، وهي أيضاً صفة وقحة لا يمكن احتمالها توجه الى المجتمع الدولي . ويجب على هذا المجلس أن يدينها وأن يرفضها بوصفها لاغية وماطلة . كما يجب على المجلس أن يطالب جميع أعضاء الأمم المتحدة بعدم الاعتراف بما يسمى بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية لان ذلك يشكل خطراً جسيماً على سيادة قبرص واستقلالها ووحدة أراضيها ووضعها غير المنحاز ، وهي عضو في هذه المنظمة .

وأخيراً ، ينبغي لهذا المجلس أن يهيب بقيادة القياصة الا تراك أن تسحب فوراً اعلانها غير القانوني بغية ايجاد الظروف التي تؤدي الى استئناف جهود الأمين العام بحثاً عن حل سلمي وعادل ودائم لمسألة قبرص .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل زمبابوى على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

السيد ناتورف (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس،

أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني / نوفمبر .
وان نعلم بقدراتكم وخبرتكم الدبلوماسية فاننا على ثقة أن المجلس سيتمكن من الاضطلاع
بواجباته . انني اتمنى لكم أعظم النجاح في عملكم الصعب .
وفي الوقت ذاته أود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلادى .
اسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفكم سعادة السفير صلاح ممثل الاردن الذي تولى
رئاسة جلسات مجلس الأمن بالتجود والحكمة والكفاءة .

يواجه مجلسنا تطورا يبعث على الجزع في قبرص بسبب اعلان ما يسمى الجمهورية
التركية لقبرص الشمالية . ويضيف هذا الحادث المؤسف بعدا جديدا الى الأزمة في
قبرص ، لانه يزيد حدة التوتر في المنطقة ويشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين . ان
هذه الخطوة الانفرادية من جانب قادة الطائفة التركية في الجزيرة تضرب بالجهود المضنية
التي ترمي الى ايجاد حل سلمي للنزاع وتخل بالمرحلة الدقيقة من المفاوضات التي يجريها
الأمين العام للأمم المتحدة . وما يبعث على القلق بوجه خاص ان هذه الخطوة قد
اتخذت في اللحظة التي سمحت فيها المفاوضات بهزوغ أمل بعقد اجتماع قمة بين رئيس
جمهورية قبرص السيد سيبروس كبرياتو ، وزعيم الطائفة التركية السيد رؤوف دنكاش .

وقد علمت حكومة بلادى بشعور بالقلق العميق باعلان ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ،
وقد رفضت فوراً الأظبية الساحقة من المجتمع الدولي هذا الاعلان . اننا نشجب هذا
العمل الذي يشكل انتهاكا للقرارات التي اتخذها هذا المجلس وصيغة القرار
٣٦٧ (١٩٧٥) المؤرخ في ١٢ آذار / مارس ١٩٧٥ .

ان الوكالة الصحفية البولندية باب قد فرضت بنشر البيان التالي ، الذي أود
أن أتله ليسجل في محاضر مجلس الأمن :

" ان النزاع في قبرص ، الذي دام وقتا طويلا ، والذي يشكل بؤرة توتتير
خطيرة في هذه المنطقة من العالم كان في عديد من المناسبات موضع مناقشة في

الأمم المتحدة ، وهدفا للجهود التي ترمي الى حله بصورة سلمية ودائمة وعادلة والتي اضطلع بها الأمين العام لهذه المنظمة . وقد اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة عددا من القرارات التي يؤدي تنفيذها الى تعزيز التوصل الى هذا الحل .

" لقد اشتركت بولندا في وضع تلك القرارات وهي تؤيد الخطوات التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة بهدف تنفيذها .

" ان اعلان دولة انفصالية في قبرص يشكل قرارا تعسفيا انفراديا ويجعل الاتفاق بين الطائفتين اليونانية والتركية أبعد عن المنال . انه يهدف الى تقسيم قبرص ولهذا فانه يشير الاعتراض ولا يحظى بالقبول .

" ان استمرار المحادثات بغية ايجاد تسوية سلمية وعادلة ودائمة لأزمة قبرص يتطلب تغيير هذا القرار وعكسه . ان هذا القرار يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ويشكل مصدرا اضافيا للتوتر في قبرص وفي كامل المنطقة المحيطة بها ويشير قلقله ما يبرره .

" وتؤكد بولندا بصورة متسقة موقفها من مسألة قبرص . اننا نؤيد حل هذه المسألة بواسطة القبارصة أنفسهم عن طريق المفاوضات بين الطائفتين مع مراعاة مصالحهما المشروعة ودون تدخل دول أخرى . ويجب حل المشكلة مع احترام استقلال وسيادة وسلامة أراضي جمهورية قبرص وكذلك وضعها غير المنحاز .

اننا نشعر باقتناع عميق بأن السبيل لتحقيق حل عاجل لمشاكل قبرص يمر عبر التنفيذ الشامل والفعال للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وكذلك للاعلان الذي أصدره مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في آذار/مارس ١٩٨٣ في نيودلهي . وانا ما توفرت الارادة السياسية الضرورية سيكون من الممكن ايجاد حل مقبول من الجميع داخل اطار النظام الدستوري الداخلي لجمهورية قبرص .

لقد استمع وفد بلادي باهتمام الى بيانات الأطراف المعنية وأحاط علما بما أعلنته عن عزمها على حسم مشاكلها دون اللجوء الى القوة . ونرى ان الجهود الرامية الى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أى عمل من شأنه أن يزيد الحالة تفاقمًا تشكل شرطًا مسبقًا لا بد منه من أجل التوصل الى تسوية تفاوضية مقبولة بصورة متبادلة .

وفي الجمعية العامة بتاريخ ١٢ أيار/مايو من هذا العام أكد الممثل البولندي ، في جملة أمور ، على اعتقاده بأن الحادثات فيما بين الطائفتين تمثل أفضل وسيلة متاحة لتحقيق تسوية عادلة لسألة قبرص . وقد أيدنا أيضا الدعوة الى وقف جميع أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للجمهورية وكذلك حق الجمهورية وشعبها في السيطرة الفعالة والكاملة على كامل أراضي الجزيرة . ولا نزال نتمسك بهذا الموقف .

وختاما أود أن أؤكد أن وفدي مستعد لتأييد مشروع القرار الذي يرفض الاعلان الانفرادي الصادر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ، ويعبر وفدي عن تأييده لحكومة جمهورية قبرص الشرعية ويؤيد الطلب من الأمين العام بمواصلة مساعيه الحميدة بغية ايجاد تسوية تفاوضية واستعادة الوحدة والسلام والتعايش في الجزيرة .

وسنؤيد هذا المشروع الذي يدعو جميع الدول أيضا الى احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها وعدم انحيازها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل بولندا على الكلمات

الطيبة التي وجهها لي .

السيد أميغا (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : استقبل وفد بلادي

اعلان قيام الجمهورية التركية لقبرص الشمالية المزعومة بصدمة بالغة . هل يمثل ذلك نهاية لكل الجهود التي لم تكف منظماتنا عن بذلها من أجل حل مشكلة قبرص المؤلمة ؟ هل ستصبح كل تضحيات الأمين العام لمنظمتنا بلا جدوى ؟ وهل سيظل المجتمع الدولي مرة أخرى عاجزا أمام الانتهاك الصارخ لأحد مبادئه الأساسية ؟

ولكن قبل ان استرسل في تساؤلاتي الناجمة عن شعوري بالصدمة أسمحوا لي ، سيد الرئيس ، أن أتقدم اليكم بأحر التهاني بمناسبة تبوؤكم رئاسة مجلسنا خلال شهر تشرين الثاني /نوفمبر . ان وفد بلادي يثق ثقة تامة بنجاح أعمالنا حيث تابعنا عملكم في العديد من الاجتماعات التي اظهرتم خلالها خصالا دبلوماسية بارعة ودراية كبيرة بالموضوعات الدولية ، هذا بالإضافة الى تفانيكم العميق لمبادئ حركة عدم الانحياز التي ينتمي اليها

بلدانا .

ويود وفد بلادي بالحد الاشارة بسلفكم السفير صلاح اشادة هو أهل لها ، وقد ترأس أعمال مجلسنا خلال شهر عصيد ، بما يتسم به من الهدوء والروية وبعد النظر .

ان وفد بلادي لا يزال يتساءل . هل ستصبح جهود الأمين العام من أجل تسوية مسألة قبرص بلا جدوى ؟ هل يهدد هذا الاعلان بزيادة تعقيد مهمة الساعي الحميدة التي انيطت به ؟ وكيف يمكننا الآن تناول مسألة تسوية قضية قبرص برمتها التي يجدر بنا في هذا المنعطف الاشارة الى حقائقها الأساسية ؟

ان مسألة قبرص تعود اصولها الى الصعوبات التي يواجهها الشعبان اللذان كتب عليهما التاريخ أن يعيشا معا في اقليم واحد . وعند حصول جزيرة قبرص على الاستقلال في ١٦ آب / أغسطس سنة ١٩٦٠ صارت جمهورية ذات طائفتين تطبيقا لاتفاقي زيورخ ولنــــــــــــــد في شباط / فبراير ١٩٥٩ اللذين عقدا بين الاطراف ، وأعني بها القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك واليونان وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

ان الدستور الذي اعتمد في ذلك الوقت اعترف بوجود الطائفتين القبرصيتين التركية واليونانية . وقد تمت حماية مصالحهما طبقا للدستور السالف الذكر . فضلا عن ذلك ، فان معاهدة ١٩٦٠ الموقعة بين اليونان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ضمنت المبادئ الأساسية للدستور وسلامة أراضي الدولة القبرصية الجديدة وسيادتها كما ضمنت في نفس الوقت توازن مصالح الطائفتين .

ان الاعتراف بوجود كلتا الطائفتين في الدستور والمعاهدات القائمة يعد ذا مغزى كبير ويعد تعبيراً واضحاً عن حقيقة سياسية قائمة . ومن جراء هذا الموقف فان كل طائفة قبرصية تشعر بأنها أكثر التصاقاً بأمتها الأصلية ، سواء أكانت اليونان أم تركيا ، وهما بلدان لا يتجاهلان مصير سكان الدولة القبرصية المتورطين في صراعات سياسية ودينية . والنتيجة معروفة تماما فهي تتمثل في الأحداث الدموية لعام ١٩٦٣ التي أدت الى انشاء قوة صيانة السلم بعد اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) الذي ، في جملة أمور ، يطالب حكومة قبرص باتخاذ جميع التدابير الاضافية الضرورية لوقف أعمال العنف وسفك الدماء في قبرص . ذلك الطلب يحقق اية نتيجة بالرغم من الضغوط والتدخلات التي قامت بها منظماتنا وبعض الدول

والتي رمت الى حث الاطراف على التفاوض لاستعادة السلم . ان السباحات بين الطائفتين لم تبدأ الا في ٦ حزيران/ يونيه ١٩٦٨ في بيروت واستمرت في نيقوسيا بعد ذلك باسبوع . تلك المحادثات استمرت بشكل غير منتظم حتى بدأت أحداث عام ١٩٧٤ آخر بصيص من الأمل .

تلك الأحداث قد أبرزت مرة أخرى الدور الأساسي لليونان وتركيا في قبرص ويجب بكل وضوح اعتبارها أعمالا تنتهك مبادئ ميثاق منظمتنا .

وهذا هو السبب في أن الجمعية العامة وجهت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ نداءً الى جميع الدول باحترام سيادة قبرص وسلامتها الإقليمية واستقلالها وعدم انحياسها . والقرار الذي اتخذ في ذلك الوقت حث بالمثل على انسحاب القوات الأجنبية المسلحة ووقف كل تدخل أجنبي . وبالإضافة الى ذلك ، بإعادة التأكيد على الطابع الدستوري للطائفتين التركية واليونانية ، دعا القرار الطائفتين الى مواصلة المفاوضات تحت اشراف الأمين العام بغية التوصل الى تسوية سياسية مقبولة بشكل متبادل تقوم على الحقوق الأساسية المشروعة للطائفتين المذكورتين .

ان قرار الجمعية العامة الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ لم يقتصر على المطالبة باحترام سيادة قبرص وسلامتها الإقليمية بل دعا الطائفتين ايضا الى مواصلة المفاوضات . وتلك المفاوضات التي استؤنفت عام ١٩٧٧ بفضل الجهود الشخصية للأمين العام صاحب السعادة خافيير بيريز دي كوييار الذي تتوجّب الاشارة به هنا نظرا لجهوده الشخصية المكرسة لاجاد تسوية لمشكلة قبرص . تلك المفاوضات كانت قد أوقفت واستؤنفت في نهاية المطاف في سنة ١٩٧٩ دون اهرار تقدم ملموظ . وفي سنة ١٩٨٠ أعيد اجراء تلك المفاوضات ، ومنذ ذلك الحين فانها تنعقد على فترات متقطعة . ومن أجل إعادة احيا المفاوضات والتوصل الى تسوية عاجلة اتخذت الجمعية العامة في شهر أيار/ مايو الماضي قرارا آخر يؤكد على أحكام قرار سنة ١٩٧٤ . وفي الآونة الأخيرة كان الأمين العام تحدد و آمال كبيرة في التوصل الى نتيجة ناجحة للمفاوضات من أجل استئناف السباحات بين الطائفتين . وبالتالي فاننا نفهم حجم خيبة الأمل التي شعر بها الأمين العام ازا إعلان الجمهورية التركية لقبرص الشمالية المزعومة .

ان هذا الاعلان لا يقوض قرار الجمعية العامة لعام ١٩٧٤ الخاص بالسلامة الاقليمية لقبرص فحسب ، ولكنه ينتهك ايضا الدستور القبرصي لعام ١٩٦٠ ، ومعاهدة الضمانات المتعلقة بسيادة الدولة القبرصية وسلامتها الاقليمية . لا يمكن تبرير هذا الاعلان بأي حال من الاحوال من خلال المعاهدات القائمة او الاحكام الدستورية التي تحكم الحياة السياسية لدولة قبرص ، ولا يمكن ان يقبله المجتمع الدولي .

ويرى وفد بلادي ان تسوية مسألة قبرص يجب ان تؤدى بالضرورة الى الاحترام الصارم للدستور والمعاهدات التي تم التوقيع عليها عند نيل قبرص الاستقلال . ويتعيّن على الطائفتين القبرصيتين - اليونانية والتركية - ان تعملوا معا لبناء قبرص تتمتع بكامل السلامة الاقليمية . ولا ينبغي لاي منهما ان تستغل حالات امر واقع معينة بهدف التعديل الانفرادي للأوضاع التي تشكل موضوع المعاهدات التي تتضمن حقوق كل من هاتين الطائفتين .

ولا يزال وفد بلادي على اقتناع ، اثر استماعه الى البيانات التي ادلت بها الاطراف المعنية ، بان الرغبة في اجراء المفاوضات وفي اقرار السلم لا تزال قائمة في جانبها . ونأمل بالتالي ان تعود جميع الاطراف ، بعد فترة قصيرة ، الى طاولة التفاوض ، في اطار المساعي الحميدة للأمين العام ، بغية التوصل الى حل مرض لمشكلة قبرص المعلقة للغاية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل توغو على الكلمات الرقيقة

التي وجهها الي .

السيد نغوايلا مبالا كالندا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود ان

استهل بياني ، سيدي ، بتقديم التهاني اليكم ، باسم وفد بلادي ، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأ من لشهر تشرين الثاني / نوفمبر . ان خصالكم المعروفة تماما بوصفكم دبلوماسيين محنكا هي خير ضمان لنجاح اعمالنا .

وأود ان اشكر كذلك ، السفير صلاح ، الممثل الدائم للاردن لدى الأمم المتحدة

ونذلك للعمل الممتاز الذي قام به اثناء الشهر الماضي .

لقد انشغلت الأمم المتحدة بمسألة قبرص لسنوات عديدة . وتم اتخاذ العديد من القرارات من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة في محاولة لتحقيق حل غاوسي عادل لمشكلة قبرص . وتحيي جمهورية زائير الجهود التي تبذلها جميع الاطراف المعنية وكذلك الأمم المتحدة ، وخاصة امينها العام الذي يقوم بدور رائد في السعي للتوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة المطروحة امام المجلس ؛ واننا نعرب عن تأييدنا التام لجميع جهوده . ولكن لا يمكننا بأى حال من الاحوال ان نؤيد الحل الذي يطيح باستخدام القوة ، او استخدام سياسة التجزئة .

ولذلك ، فاننا ما زلنا نلتزم التزاما ثابتا بفكرة ضرورة استمرار المحادثات بين الطائفتين تحت رعاية الأمين العام بغية التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة قبرص .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل زائر على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل اليمين الديمقراطية . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة

المجلس والا داء ببيانه .

السيد الاشطل (اليمين الديمقراطية) : يطيب لي في البداية ان اهنئكم

على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . وانني على ثقة من انكم ، بما عرف عنكم من

كياسة دبلوماسية وتجربة كبيرة ، ستقودون اعمال المجلس بنجاح .

ولا يفوتني في نفس الوقت ان اشيد بجهود السفير عبد الله صلاح ، عندما ترأس

اعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي .

لقد جاءت الى مجلس الأمن لاعرب عن موقف حكومتي ازاء اعلان الطائفة التركيمة

في قبرص انشاء كيان سياسي جديد سمي بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

ان حكومة اليمين الديمقراطية تدّين هذا الاجراء الذي يتناقض تماما مع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة وحركة عدم الانحياز بخصوص قبرص . تلك القرارات التي تدعو الى احترام سيادة قبرص واستقلالها ووحدة اراضيها . كما اننا ندعو الى عدم الاعتراف بهذا الكيان الذي لا يستند على اي شرعية دولية او التعامل معه . ولا بد من الاشارة هنا الى ان ادعاء الطائفة التركية حق تقرير المصير بوصفه اساسا قانونيا لاعلان الكيان السياسي ادعاء باطل . بل انه تشويه لقرار الجمعية العامة التاريخي ، وهو القرار ١٤١٥ (د-١٥) الذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها ليس على اساس طائفي او ديني او فئوي ، وانما على قاعدة الوحدة الوطنية ووحدة الاراضي . هذا فضلا عن ان تقرير المصير لأي شعب لا يمكن ان يتم في ظل الاحتلال والسيطرة الاجنبية .

ان بذور التجزئة لجمهورية قبرص غير المنحازة قد زرعت عندما قامت القوات التركية بغزو شمال قبرص واحتلاله في عام ١٩٧٤ . ولقد شكل ذلك الغزو الذي ادانه مجلس الامن وكذلك الجمعية العامة تهديدا خطيرا لوحدة قبرص واستقلالها ، وانتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والاعراف الدولية . فلم يكن من المستغرب ان ان تركيا اطنت اعترافها بهذا الكيان في الوهلة الاولى . ومما يثير القلق ان هذه الاحداث تأتي في ظل اجواء دولية محفوفة بالمخاطر والازمات ، ولا سيما في شرقي البحر الابيض المتوسط حيث يتواجد اكبر تجمع للأساطيل الامريكية وفي منطقة الشرق الاوسط حيث تتفاقم حدة التوتر يوما بعد يوم . اننا نحن العرب ، قد عانينا ولا نزال نعاني من سياسة التجزئة الاستعمارية ، وليست هذه الاضطرابات وهذه الازمات التي تمر بها منطقتنا سوى نتيجة للاحتلال الصهيوني وسياسة الضم والتوسع .

ان هذه السابقة الخطيرة التي نشاهدها في شمال قبرص في هذا الوقت بالذات لها اثر سلبي عميق ليس في الشرق الأوسط فحسب ، بل وعلى نطاق عالمي . فالاستناد الى التجانس الديني او الطائفي لا نشاء كيانات سياسية لا يهدد الوحدة الوطنية ووحدة التراب للدول فحسب ، بل انه يقود الى الحرب والدمار . فلقد كانت قبرص ، شأنها شأن لبنان ، مثلا على التآلف الوطني والتعددية الطائفية والدينية ، في اطار الدولة الواحدة ويجب أن لا يسمح للخلافات الطائفية ان تكون مبررا للتجزئة والتقسيم .

انه لمن المؤسف حقا أن يعلن عن كيان سياسي في شمال قبرص في الوقت الذي يواصل فيه الأمين العام جهوده ومبادراته من أجل احلال السلام والوثام بين الطائفتين في قبرص . واننا نرجو أن يواصل الأمين العام مساعيه الحميدة ، كما نرجو أن يقف مجلس الأمن بحزم لادانة هذا الكيان المصطنع ولا تخاذ الاجراءات الكفيلة بصيانة وحدة قبرص واستقلالها الوطني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اليمين الديمقراطية

على الكلمات الطيبة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل مصر . وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والى

أن يدلي ببيانه .

السيد عمرو موسى (مصر) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن أعبر

لكم عن سعادة الوفد المصرى لتوليكم رئاسة مجلس الأمن في الشهر الحالي . ونحن على ثقة بأن رئاستكم للمجلس سوف تمكنه من مواجهة مهامه الخطيرة ، في هذه الظروف الدقيقة على خير وجه . كما أود أن أحبي سلفكم ، السفير عبد الله صلاح ، ممثل الاردن ، الذي أدار أعمال المجلس في الشهر الماضي بكل الحزم والنزاهة والقدرة المعروفة عنه .

ان التطورات الاخيرة في قضية قبرص ، ومشكلة قبرص ذاتها ، تشكل عناصر ظسق كبير لما ينطوى عليه استمرارها من تهديد للأمن والاستقرار ، ليس فقط في الجزيرة نفسها ، بل لأنها تزيد من حدة التوتر في شرق البحر المتوسط كله . وهو أمر تنظر اليه مصر بعين القلق ، وتتابعه بكل الاهتمام والجدية اللذين يستحقهما .

ان موقف مصر من القضية القبرصية وتطوراتها ، بما في ذلك اعلان قيام جمهورية منفصلة في شمال قبرص الذي يشكل تطورا خطيرا في الموقف ، انما يرتكز على مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، وكذلك على مقررات حركة عدم الانحياز . ومن هنا ترى مصر أن القضية المطروحة أمام المجلس اليوم ، والتي طرحت من قبل مرارا ، انما تدعو الى تطبيق العناصر التي استقر عليها المجتمع الدولي في قراراته التي تناولت التطورات التي أحاطت بنشأة وتفاقم هذه المشكلة ، بالنظر الى الآثار البعيدة المدى ، التي يمكن أن تترتب عليها .

وهذه العناصر هي : أولاً ، ان استقلال جمهورية قبرص السياسي وسيادتها ووحدتها الاقليمية وعدم انحيازها هي الدعامات التي يجب ان تهتدى بها كل المساعي الجادة لتسوية المشكلة ؛ ثانياً ، ضرورة تسوية المشكلة دون ابطاء بالطرق السلمية ، طبقاً لنصوص ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ؛ ثالثاً ، ان حقوق الانسان وحرياته الأساسية بالنسبة لأعضاء الطائفتين في قبرص يجب ان تحترم ، حيث انها تشكل الأساس المتين للتفاهم والتعايش في اطار دولة قبرص الواحدة .

ان وحدة قبرص القومية والاقليمية هي الصيغة التي يجب ان نحافظ عليها وندعو الى العودة اليها والى تطويرها ، لتواصل قبرص مسيرتها القومية كدولة تمارس سيادتها على كامل أراضيها طبقاً لقرارات الجمعية العامة ، وآخرها قرارها ٣٧ / ٢٥٣ في ١٣ أيار / مايو ١٩٨٣ . ونحن على اقتناع بأن اتخاذ خطوات بعيدة المدى في آثارها انما تقلل وتقلص فرص التوصل الى حل سلمي عادل للمشكلة القبرصية . ومن هنا فنحن ندعو الى الاستئناف الفوري للجهود الجادة لتحقيق التسوية العادلة ، واتخاذ اجراءات عاجلة وجريئة ، نحو حل المشكلة القبرصية ، وحتى لا يتردى الوضع الى أكرما تردى اليه . وفي ضوء ذلك فنحن نحث الأطراف المعنية على ان تقدر الأخطار التي يمكن ان تنعكس على مصير قبرص ، وعلى مصير أهداف السلام القائم على العدل والمساواة ، والذي نسعى ، ضمن أطار الأمم المتحدة ، الى تحقيقه في هذه البقعة من العالم ، بما يضمن الحقوق المتكافئة والعدالة للجميع .

لقد استمعنا الى بيان الأمين العام أمس ، وبهمننا ان نركز على ما ذكره من اقتراح عقد اجتماع على مستوى عال تحت اشرافه ، مع استئناف واستخدام مساعيه الحميدة . ويرى الوفد المصري انه من الأهمية بمكان أن يتم هذا التحرك فوراً ، وان يعمل الأمين العام على دعوة الأطراف الموجودة هنا الآن في مجلس الأمن ، للبدء في عملية التفاوض بحسن نية ، وبدون شروط مسبقة ، وفي ظل حقوق والتزامات متكافئة ، بين ابنا شعب قبرص بطائفتيه ، حتى تظل قبرص دولة واحدة ، كما دعت الى ذلك قرارات الأمم المتحدة وقرارات حركة عدم الانحياز .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل مصر على الكلمات

الرفيعة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل تركيا ، واعطيه الكلمة .

السيد كيرجا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحو لي

ان ابين آراء حكومتي ، فيما يتعلق بمشروع القرار S/16149 المعروض عليكم . وان يحدوني الأمل النهائي من ان اقوم بشيء يعود بالنفع على المجلس ، اخترت ان اتكلم في هذه المرحلة الخاصة . للأسباب التي ذكرتها بالأمس ، لا توجد حكومة قانونية وشرعية لجمهورية قبرص . اما الفريق الحالي الذي يمسك بالسلطة في المنطقة القبرصية اليونانية ، فهو لا يمكنه ادعاء تمثيل غير الطائفة اليونانية في الجزيرة ، تلك الطائفة التي دمّرت ، عام ١٩٦٣ ، النظام الدستوري للجمهورية ، اثر انقلاب يتناقض مع الأحكام الأساسية للدستور ، ولمعاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ .

ان الادارة التي تمخضت عن ذلك لا يحق لها تمثيل الجمهورية القبرصية

لا دستوريا ولا من وجهة نظر القانون الدولي . ولهذا السبب ترفض تركيا الفقرة الأولى من ديباجة هذا المشروع .

ان اعلان الاستقلال الصادر عن الطائفة القبرصية التركية لا يتعارض مع المعاهدة المتعلقة بتأسيس جمهورية قبرص ومعاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ . ان الاتفاقات ودستور ١٦ آب / اغسطس ١٩٦٠ التي تشكل كلا لا يتجزأ قد نصت على اقامة جمهورية مكونة من طائفتين ، مما منح الطائفتين المؤسستين التمتع المشترك بحق تقرير المصير . وما ان الطائفة القبرصية اليونانية قضت على النظام الدستوري القائم على أساس طائفتين ، برز من جديد حق تقرير المصير للطائفة القبرصية التركية . وقد مارست الطائفة القبرصية التركية هذا الحق وانشأت دولتها المستقلة التي ستظل على هذا النحو حتى تتفق الطائفتان على اقامة جمهورية قبرصية اتحادية تتكون من طائفتين ومنطقتين . ولذلك لا يمكن اعتبار هذا الاعلان باطلا ولاغيا . فقد اتخذ هذا القرار وفقا لمبدأ حق تقرير المصير لاعادة اقامة الوضع الذي نصت عليه الاحكام الاساسية للدستور كما توخته معاهدة الضمان ، بوصفه خطوة نحو معالجة اغتصاب الطائفة القبرصية للقب حكومة جمهورية قبرص . وينبغي للمجلس ان يعترف بالحقيقة القانونية ويعلن بطلان التعديلات غير القانونية التي ادخلتها الطائفة القبرصية اليونانية من جانب واحد على الاحكام الاساسية غير القابلة للتغيير لدستور عام ١٩٦٠ . انتهاكا لذلك الدستور ولمعاهدة الضمان . كذلك ينبغي للمجلس ان يعلن بطلان جميع الأعمال المماثلة التي قامت بها هذه الطائفة . ولذلك تجد تركيا نفسها مضطرة الى رفض الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من الديباجة والفقرات ١ و ٢ و ٧ من منطوق مشروع القرار .

وفي هذا الصدد فاني اعلن رسميا انه ، حيث انه لا يمكن للطائفة التركية ان ترجع عن اعلانها بشأن الاستقلال ، لا يمكن اطلاقا ان تسحب تركيا اعترافها بالجمهورية التركية لقبرص الشملية .

وعلاوة على ذلك ، تلاحظ حكومة بلادي بدهشة شديدة انه ، بخلاف الممارسة المعتادة في المجلس المتعلقة بجميع قراراته ذات الصلة التي تمت الاشارة فيها بوضوح الى المفاوضات بين الطائفتين ، نجد ان هذا المشروع يفتقر الى تلك الاشارة الاساسية .

ومهما يكن من أمر ، اذا اريد لمشكلة قبرص ان تحل ، هناك سبيلان ممكنان داخل اطار الساعي الحميدة للأمين العام : اما اجراء المفاوضات بين الطائفتين المؤسستين او اجراء المفاوضات بين دولتين مستقلتين في قبرص . واذا فسرت الفقرة ٤ من المنطوق بأنها توفر للأمين العام الفرصة للمضي في مساعيه الحميدة خارج نطاق المحادثات بين الطائفتين ، خاصة عن طريق القيام بالدبلوماسية المكوكية بين الطرفين ، فان ذلك الطريق أو أى اجراء آخر خارج اطار المحادثات بين الطائفتين لا يمكن تصوره الا في سياق وجود دولتين مستقلتين في قبرص وبناءً على اتفاق سبق .

أود أن اغتنم هذه الفرصة لأكرر ان المواقف والتحفظات التي اعربت عنها تركيا بشأن قرارى المجلس ٤٦٥ (١٩٧٤) و ٣٦٧ (١٩٧٥) تظل سارية المفعول . وأخيرا ، أود أن احيط المجلس علما أنه لما كان نص مشروع القرار هذا ، في رأى حكومة بلادى ، قائما على تشويه للأحداث التاريخية وفيه سوء تفسير للحقائق القانونية فضلا عن أنه لا يبدي أدنى اهتمام بالتوازن والانصاف بين الطائفتين في قبرص ، فانه اذا ما اعتمد بوصفه قرارا من قرارات مجلس الأمن لا يكون أمام تركيا من خيار سوى رفضه بكامله وفقا لموقف الجمهورية التركية لقبرص الشمالية الذى أخبرني به رئيسها رسميا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

اليونان .

السيد دوتناس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف

اتوخى الايجاز حيث لا أريد في هذه الساعة التأخر أن أعيق هذه المناقشة وهذه المرحلة الهامة منها ، ألا وهي مرحلة اعتماد مشروع القرار . وأدلي ببياني للسجل . كثيرا ما يتحدث السفير كيرجا عن فكرة مفادها ان اليونان تسعى في الظاهر الى تحقيق هدف اتحاد جمهورية قبرص مع اليونان . وبما ان هذه ليست هي المرة الاولى التي يرد فيها هذا الكلام فاني اغتنم فرصة توجيه رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر الى الجمعية العامة لدحض هذا الادعاء . ان الصفحة الثانية من الرسالة التي صدرت بوصفها الوثيقة S/16079 تنص على ما يلي :

" . . . وأصبحت أى اشارة الى أهداف الكفاح المناهض للاستعمار الذى كان يخوضه شعب قبرص في الخمسينات ذات طابع تاريخي محض ، ولا يمكن تاويلها بأى حال ، على أنها تمثل بياناً يتعلق بالسياسة . فقد تقبل بحق شعب اليونان وحكوماتها الديمقراطية ، ولا يفتأ يؤيد بلا تراخ ، استقلال جمهورية قبرص وسيادتها ووحدتها وسلامتها الاقليمية ، واذا كان هناك بلد ينتهك كل هذه المبادئ بلا استثناء ، فهذا البلد هو تركيا ، بغزوها لقبرص عام ١٩٧٤ وياحتلالها المستمر لثلث اقليم الجمهورية " .

• (S/16079)

وقد فعلت ذلك مؤخرا عن طريق ابتكار هذه البدعة ، أى الدولة التركيبية القبرصية المزعومة ، التي اعترفت بها تركيا أيضا ، وهنا فاني ارثي لهذا الاعتراف حيث ان هذه الدولة المزعومة هي من صنع تركيا ومن الصعب حقا عليها ألا تعترف بمولودها غير الشرعي .

اما فيما يتعلق بالجزء الآخر من بيان السفير كيرجا الذى أدلى به بالأمس ، فيما يتعلق بالخلافات القائمة بين تركيا واليونان منذ عام ١٩٥٩ والخاصة بمواصلته تركيا تأييدها لفكرة قيام جمهورية مستقلة في قبرص ، فقد قدم الممثل الدائم لقبرص هذا الصباح ردا مستفيضا على ذلك .

السيد دي لا باري دي نانتوى (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

لقد أعلنت سلطات المنطقة القبرصية الشمالية مؤخرا استقلال جمهورية مزعومة باسم الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . وقد نددت فرنسا دون تحفظ بهذا الانتهاك الخطير لسلامة أراضي وسيادة ووحدة واستقلال جمهورية قبرص .

ولا يمكن لفرنسا قبول هذا الأمر الواقع الذي يتناقض مع كل قرارات مجلس الأمن ومع القرارين ٣٦٥ (١٩٧٤) ، و ٣٦٧ (١٩٧٥) بصفة خاصة . وتذكر فرنسا بأن حكومة الرئيس كبريانو هي الحكومة الشرعية الوحيدة للجمهورية القبرصية ، وتطلب من أعضاء المجتمع الدولي عدم الاعتراف بهذا العمل غير القانوني الذي قامت به سلطات المنطقة الشمالية لقبرص .

وقد أكدت بلادى دائما أن الحل الضروري لمشكلة قبرص يتحقق عن طريق احترام وحدة وسلامة أراضي وسيادة واستقلال جمهورية قبرص ، وأنه يتطلب انحاب قوات الاحتلال الأجنبية . وقد ذكرت مؤخرا بموقفها بشأن هذه النقطة عندما اعتمدت الجمعية العامة قرارها ٣٧ / ٣٥ في ١٣ أيار / مايو ١٩٨٣ الذى صوتت فيه فرنسا لصالحه .

وقد دعا مجلس الأمن الأمين العام حينذاك في تزاره ٣٦٧ (١٩٧٥) ببدء مهمة مساعي حميدة جديدة في تعاون وثيق مع ممثلي الطائفتين . وخلال تسع سنوات ، وتحت اشراف الأمين العام وممثله الخاص ، استمرت المحادثات بين الطائفتين دون التوصل الى حل منصف ضرورى لتسوية المشاكل المؤلمة التي نجمت عن الموقف .

وكانت فرنسا قد رحبت في أمل بالمبادرات الأخيرة التي اقترح فيها الأمين العام أسلوبا للتفاوض والتي حددت اطارا لاستئناف المحادثات بين الطائفتين . وبنفس الأسلوب ، رحبت فرنسا باحتمال تنظيم اجتماع بين رئيس جمهورية قبرص ورئيس الطائفة القبرصية التركية . وكان يمكن لهذا الاجتماع أن يحقق تقدما صوب تسوية تتفق مع مصالح الطائفتين في جمهورية قبرص .

ان القرار الذى اتخذته سلطات المنطقة الشمالية القبرصية يعرض للخطر احتمالات التسوية سالفة الذكر . وبالتالي يجب الرجوع في هذا القرار . وتأمل فرنسا في المهمة التي يمكن أن يسندها مجلس الأمين الى الأمين العام لاستئناف المباحثات بين الطائفتين بغية احراز تقدم سريع صوب تسوية عادلة ودائمة في قبرص تحترم المبادئ الأساسية التي مازالت تتمسك بها بشدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطى الكلمة لممثل تركيا .

السيد كيرجا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد طلبت الكلمة لكي أدلي ببيان موجز للغاية . لقد أعلن سفير اليونان على التوأن بلاده ترفض وحدة قبرص مع اليونان . وانني أسجل هذا الاعلان الهام وآمل أن يتذكره المجلس بالمثل . وتأمل تركيا أن تكون سياسة اليونان في المستقبل متفتحة تماما مع الاعلان اليوناني الذي صدر اليوم .

سيرجون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، يقدم وفدى اليكم أحر التهاني لتوليكم منصبكم الهام . ونحن نعترف من تجربتنا معكم أن لديكم المواهب اللازمة لقيادة مداولاتنا وامساعدتنا في التوصل الى نتائج بناءة متفق عليها . ويسعدنا أن تتولوا رئاسة المجلس في أى وقت وعلى وجه الخصوص في لحظة نجد فيها أمورا صعبة مطروحة علينا . ولم تكن نفتقر الى المشاكل الصعبة . فان سلفكم السفير صلاح قد واجهته بعض المشاكل بالغة الصعوبة وأدار أعمالنا بمهارة عظيمة وهدوء ونجاح . ونحن ممتنون له .

يرحب الوفد البريطاني بحرارة بوجود وزيرى خارجية اليونان وقبرص في مجلس الأمن . لقد قدم كل منهما اسهامات ضخمة .

لقد طلبت حكومتي منكم رسميا سيدى الرئيس عقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن . وقد فعلنا هذا بسبب قلقنا العميق ازاء الاجراء الذى اتخذته القبارصة الأتراك باعلانهم من جانب واحد قيام دولة مستقلة في الجزء التركي المحتل من جمهورية قبرص ، وبسبب ايماننا بأن هذا يمكن أن يتصاعد الى موقف أكثر خطورة . في ضوء هذه الأخطار الكامنة ، تعتقد حكومتي أنه ينبغي على مجلس الأمن أن يعتمد على الفور قرارا واضحا

يعرض مشروع القرار الذي طرحناه آراء حكومتي . وقد قال وزير خارجيتي في البرلمان أن الحكومة البريطانية تشجب هذا الاجراء الذي اتخذته الطائفة البرصية التركية . اننا نعتزف بدولة قبرصية وحيدة ، وهي جمهورية قبرص ، بتياداة حكومة الرئيس كبريانو . وان الاجراء البرصي التركي لا يتفق مع الحالة التي نصت عليها المعاهدات التي تحكم قيام جمهورية قبرص . وتلتزم حكومتي بالمعاهدة الخاصة التي شارك فيها اليونان وتركيا . ان وضعنا في الار معاهدات ١٩٦٠ ليس وحده الذي يشرك بريطانيا بصفة خاصة في هذه المشكلة . فاننا نشعر بالثقل أيضا بسبب رباطنا التاريخية الطويلة مع قبرص والتي تستمر حتى يومنا هذا باستقرار العديد من التبارصة في بريطانيا من كلتي الطائفتين .

بدرك المجلس عمالية المفاوضات التي جرت والتي أشرت عن مشروع القرار المطروح عليكم للتصويت عليه . ولهذا فانني لا أحتاج الى الدخول في تفاصيل تقديم مشروع القرار . ورغم ذلك ، يجب أن يدرك الاطار الذي طرح فيه مشروع القرار هذا . ان مشروع القرار موجه الى الاجراء الحالي العسيف . وهذا لا يدعي أنه يتناول مشكلة قبرص ككل . ونحن نعرف جميعا أن الاجراء الحالي الذي اتخذته السلطات البرصية التركية ليس هو الخطأ الوحيد الذي ارتكب منذ وقعت المعاهدات في ١٩٦٠ . ان مسؤولية المجلس تتطلب منه أن يواجه المسائل . لقد لاحظنا أنه وسط الظلام الذي فرضه الاجراء البرصي التركي ، أعربت الطائفتان عن تأييدهما لبعضة المساعي الحميدة للأمين العام . وبالمثل ، فقد قالت الطائفتان أنهما تؤيدان عاليي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ . ويصبح من الضروري كما كان الحال في الماضي أن نبذل كل جهد للتقريب بين الجانبين . ونأمل أن يتم استئناف المحادثات بين الطائفتين ، التي أيدناها دائما وبثوة .

ان حكومة بلادى تعتقد ان افضل سبيل للقيام بذلك هو من خلال انشطة الامين العام . لقد دأبنا على تقديم تأييدنا الكامل لجهود الرامية الى التوصل الى حل لمشكلة قبرص في اطار مهمة الساعي الحميدة التي اوكلها اليه مجلس الامن . اننا نعتقد ان الامين العام الحالي ، نتيجة لقدرته المتميزة وخبرته الشخصية في مشكلة قبرص ، مهياً بصورة فريدة للقيام بهذه المهمة البالغة الصعوبة والاهمية . اننا نرحب بحرارة ببيانه الذى القاه بتاريخ ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، قال فيه انه على اتصال مستمر مع الاطراف ، وانه مصمم على الاستمرار في مهمة مساعيه الحميدة ، من اجل اجتياز هذه الازمة والاستمرار في البحث عن تسوية ، مع الاستفادة الى اقصى حد ممكن من وجود الممثلين العالبي المستوى في نيو يورك .

اننا نعتقد ان المجلس متحد في تأييد هذا الاقتراح ، ونأمل في أن يقوم بمنح الأمين العام تأييده الكامل وتعاونه المستمر في الايام الصعبة المقبلة .
وأدعو مجلس الأمن الآن الى تأييد مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل المملكة المتحدة

على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

افهم ان المجلس على استعداد للانتقال الى التصويت على مشروع القرار المطروح امامه . ومالم اسمع اى اعتراض فسوف اطرح مشروع القرار للتصويت الآن . ونظرا لعدم وجود اى اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

اعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليق تصويتهم قبل التصويت .

السيد صلاح (الاردن) : السيد الرئيس ، أود ان اؤكد التزام الاردن

الكامل بسيادة قبرص وسلامة اراضيها واستقلالها وعدم انحيازها . واود ان اسجل الارتياح لحقيقة اننى لم اسمع من عارض أو شكك في هذا من سبقوني من المتحدثين .

ورغم ان هذا هو منطلق جميع المعنيين في مسألة قبرص اعتبارا من اتفاقيتي

الاستقلال والضمانات لعام ١٩٦٠ فان هذه المشكلة استمرت ببعديها الداخلي والاقليمي

وان التطورات الاخيرة في الجزيرة ، التي لا نوافق عليها كأسلوب لحل هذه المسألة ، هي شاهد على ذلك . وانا كان مجلس الأمن والجمعية العامة قد عالجا بشكل مناسب الجانب الاقليمي لهذه المسألة فانه يتضح انه ربما كان هناك نوع من الفجوة في معالجة الجانب الداخلي الذي هو بدون شك احد محركات المسألة القبرصية اقليميا ودوليا . وربما كانت التطورات الاخيرة ، وفي احد جوانبها على الاقل ، مظهرا لعدم التحرك بكيفية وديناميكية كافيتين نحو معالجة اسباب الخلاف بين طائفتي الجزيرة على الأسس المتفق عليها بين جميع الاطراف المعنية .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/16149 المؤرخة في ١٧ / ١١ / ١٩٨٣ هو استمرار للتوجه السابق للمجلس الذي لا نعارضه من حيث المبدأ . فهو من جانب يطالب باحترام سيادة قبرص موحدة ومستقلة ويؤكد عدم انحيازها ، ونجد في ذلك مصدرا لرياح لنا وحافزا لعدم معارضته . غير انه من الناحية الثانية ، ولسوء الحظ ، يغفل الجانب الداخلي لمشكلة قبرص التي هي في نظرنا من الأهمية بمكان . ويصعب ان ينجح اي جهد يهدف الى حل سلمي لهذه المشكلة اذا لم يؤخذ ذلك في الحسبان وانا لم يعط الاهتمام الكافي . لكننا ، ومن جانب اخر ، وبقدر ما نأسف لعدم معالجة هذا المشروع لاسباب وحيثيات الخلاف بين طائفتي الجزيرة ، نأسف ايضا للظروف التي قادت الى الاعلان عن قيام دولة مستقلة في شمال قبرص . ان شيوع مثل هذا التوجه ، وان كنا قد لا نكون مطلعين على دوافعه وحيثياته ، في هذه الحالة ، يشكل خطرا كبيرا على السلامة الاقليمية والاستقلال والاستقرار لكثير من الدول في المنطقة وخارجها .

من هنا نجد ان مشكلة قبرص قد عانت في احد جوانبها ، من عدم السماح للأمر ان تصل الى نتائجها المنطقية ، من ناحية ، أو الى معالجة ناقصة لها ، من ناحية أخرى . وعليه استمر هذا الانقسام وعدم الانسجام بين ما يتخذ من خطوات في اطار البعدين الداخلي والدولي للمشكلة . ففي اطار مجلس الامن والجهود الدولية المختلفة ساد البعد الدولي لهذه المسألة ، بينما تمثلت التطورات الاخيرة في الجزيرة في بروز البعد الداخلي من جانب واحد فقط .

كما سنضع ثقلنا وراء اي بادرة ، أو عمل ، سواء في اطار مجلس الامن او خارجه
تقوم بتجاوز هذا المأزق الذي وسم كل الجهود والتحركات التي ارتبطت بالسألة القبرصية
وكنا نتصور ان مشروع القرار الموجود امامنا وبشكله الأولي بتاريخ ١٥ تشرين الثاني /
نوفمبر ١٩٨٣ ، ربما يكون اساسا مقبولا لمثل هذا التحرك ، لاسيما وان ذلك يقوى دور
الأمين العام وينسجم مع روح قرارى مجلس الامن ٣٦٥ (١٩٧٤) و ٣٦٧ (١٩٧٥) ، ولكن
ارتأت الاكثية عدم فتح ما وصف بانه " صندوق العجب " - اي فضلت الاكثية - وربما
استهسل البعض ايضا هذا التوجه ، ولذلك استمر الانقسام الذي وسم التوجه الماضي
حول قبرص في هذه المناسبة أيضا .

اخيرا ، اكرر ان المبدأ الذي ادى الى الاعلان عن قيام دولة مستقلة في شمال
قبرص يشكل سابقة خطيرة في المنطقة ويصعب علينا من حيث المبدأ التعاطف معه .
وعليه فان موقف الاردن من هذا المشروع ينطلق من عدم قبول استمرار النهج
الأحادى كما جاء في هذا المشروع ، أولا ، ومن عدم تأييدها للخطوة التي اتخذت في
شمال قبرص ، ثانيا .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في تعليـل
تصويتنا على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/16149 ، أود أن أبين أن موقفنا حددته
الاعتبارات التالية :

أولا ، لقد دأبت باكستان على تأييد استقلال قبرص وسيادتها وسلامة أراضيها
ووحدها في إطار ثنائي الطائفة وثنائي المنطقة واتحادى . وكان هذا الاعتبار يحتل
المقام الأول دوما في أذهاننا .

ثانيا ، ان باكستان تعلق أقصى أهمية على النهوض بالمحادثات بين الطائفتين
والحاجة الى تأييد وتشجيع مبادرات الأمين العام .

ثالثا ، في هذا المنعطف الحرج ، حيث اتخذت الأحداث تحولا مأساويا في
قبرص ، يتعين على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤولية الحفاظ على هدف قبرص الموحد
والنهوض به في إطار ثنائي الطائفة واتحادى ، الأمر الذى لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق
المصالحة بين الطائفتين واجراء المحادثات بينهما . ان أى مقرر يصدره مجلس الأمن
لا يقدر وجهة نظر احدى الطائفتين ويؤدى الى زيادة استيائها لن يحقق هذا الهدف،
وقد يدفع بالأمر الى نقطة اللاعودة .

ان باكستان ، مدفوعة بهذه الاعتبارات ، اقترحت ادخال بعض التعديلات على
مشروع القرار المؤقت الذى عمته المملكة المتحدة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، وكانت
التعديلات المقترحة تهدف الى تحقيق توازن في المشروع واتاحة منظور شامل للأحداث في
قبرص التي ترجع الى ١٩٦٣ . وما يؤسف له أن مقترحاتنا لم تلق الاهتمام الذى تستحقه
من أعضاء المجلس .

ان مشروع القرار المنقح المعروض الآن على المجلس يغفل عنصرا أساسيا كان واردا
في المشروع المؤقت المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، والذى كان ، من وجهة نظرنا ،
حيويا لتسوية قضية قبرص .

كان هذا العنصر واردا في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار المؤقت ، ونصها

كما يلي :

"يرجو من الأمين العام أن يواصل مهمته للمساعي الحميدة وأن يقوم على وجه الاستعجال بمناقشة الطائفتين وحكومتى اليونان وتركيا حول سبل استئناف المفاوضات بين الطائفتين بغية تحقيق تقدم مبكر نحو ايجاد تسوية عادلة ودائمة في قبرص".

وقد عدلت هذه الفقرة في مشروع القرار المنقح باسقاط أية اشارة الى المفاوضات بين الطائفتين ، وهي تمس جوهر مسألة قبرص . ان حذف هذه الاشارة يجرّد مشروع القرار من العنصر الوحيد الذى كان يمكن أن يشكل ولاية صريحة للأمين العام للنهوض بالمحادثات بين الطائفتين والمصالحة بينهما . لقد شابت مشروع القرار المؤقت نواقص كثيرة ربما قبلناها على مضى . ومع ذلك ، فان نصه المنقح ، مع حذف الاشارة الحيوية الى المحادثات بين الطائفتين لا يمكن أن يكون مقبولا لدينا . وطبقا لذلك ، ليس أمامنا من خيار سوى التصويت ضد مشروع القرار من أجل تسجيل وجهة نظرنا القائلة بأن هذا القرار بشكله الحالي لــــن يخدم قضية السلم والوثام في قبرص ولن يؤدى الى النهوض بوحدتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطرح الآن للتصويت مشــــروع

القرار الوارد في الوثيقة S/16149 .

تم التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بولندا ، توغو ، زائير ،

زمبابوى ، الصين ، غيانا ، فرنسا ، مالطة ، المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيكاراغو ، هولندا ،

الولايات المتحدة الامريكية .

المعارضون : باكستان .

المتنعون : الاردن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٣ صوتا

مؤيدا مقابل صوت واحد وامتناع صوت واحد عن التصويت .

اعتمد مشروع القرار باعتباره القرار ٥٤١ (١٩٨٣) .

السيد لينغ كنج (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : بادئ ذي بدء

اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن اهنئكم بحرارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني / نوفمبر . اننا مقتنعون بأن حكمتكم ومهارتكم الدبلوماسية سوف تقود مجلس الأمن في الاضطلاع بوظائفه في يسر خلال هذا الشهر . وفي الوقت نفسه ، أود أن أعرب مخلصا عن تقديري لسلفكم سعادة السفير صلاح ممثل الاردن ، لأنه بسبب جهوده التي لا تفتقر كان مجلس الأمن قادرا على العمل بفاعلية خلال شهر تشرين الأول / اكتوبر الحافل بالعمل .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب بوزيرى خارجية قبرص واليونان في جلسات مجلس الأمن .

لقد كانت مسألة قبرص لفترة طويلة موضع اهتمام المجتمع الدولي . وقد بذلت البلدان المعنية والمجتمع الدولي لسنوات عديدة ، جهودا مستمرة في السعي الى تحقيق حل سلمي لقضية قبرص . وبمقتضى ولاية من مجلس الأمن قام الأمين العام في نشاط بالوساطة بين القبارصة اليونانيين والأتراك بهدف تحقيق حل منصف للمشكلة . ومع ذلك ، وللأسف ، لم يتم ايجاد حل مرض للمشكلة حتى الآن .

ان تطور الأحداث في الأيام القليلة الماضية قد زاد من تعقيد مسألة قبرص ، وسبب قلقا عميقا للمجتمع الدولي . وفي السنوات الأخيرة ، وعن طريق الجهود المشتركة التي بذلها القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك ، وبتشجيع مختلف الدوائر ، كانت هناك اتصالات متكررة واجتماعات بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك للسعي من أجل وضع تدابير لحل خلافاتهم سلميا ، الأمر الذى يشكل بداية طيبة للمفاوضات بينهم . ومن الطبيعي ، أن الشعب يدرك تماما حقيقة أن مسألة قبرص معقدة نشأت من الحكم الاستعماري ، وأنه يمكن ان تكون هناك التواءات وتحولات ، بل وحتى تراجعات في سياق المفاوضات التي تستغرق وقتا وتتطلب تكييفا متبادلا .

وبصرف النظر عن ذلك ، فاننا نعتقد أنه بقدر ما يحافظ القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك على المصالح العامة للبلد ، ويستمررون في المفاوضات بروح التفاهم

المتبادل والتوفيق ، فانهم سوف يكونون قادرين على ايجاد حل منصف وعادل ومقبول لكلا الجانبين .

لقد دأبت الحكومة الصينية على تأييد جمهورية قبرص في جهودها الرامية الى احترام استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها ووضعها غير المنحاز . وحيث أن مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة يشير الى احترام " سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها " ، ويدعو الأطراف الى " التعاون تعاوننا تاما مع الأمين العام في مهمته للمساعي الحميدة " ، فقد صوت الوفد الصيني لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/15149 الذي أعتدتوا .

ونأمل بصدق ان يمارس السكان الأصليون اليونانيون والأتراك ضبط النفس ، وان يواصلوا المفاوضات الجادة تفاديا لتزايد الموقف خطورة ، وأن يعملوا على تسوية خلافاتهم في وقت مبكر على أساس التقدم الذي أمكن احرازه حتى الآن ، حتى يمكنهم العيش سوية في انسجام وان يقوموا معا ببناء قبرص التي تنعم بالرخاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد صوت الاتحاد السوفياتي مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/16149 . واننا نعتبر ان هذا المشروع يستجيب بقدر كاف لمتطلبات الحالة التي نشأت عن التصرف من طرف واحد ، الذي قام به زعماء الطائفة القبرصية التركية . وقد استرشدنا في ذلك بحقيقة أن مشروع القرار مقبول لدى حكومة قبرص ولكننا في الوقت نفسه نرى انه من الواجب علينا ان ندلي بالبيان التالي :

ان معاهدتي زيورخ ولندن اللتين فرضتا على قبرص واللتين أشير اليهما في ديباجة مشروع القرار تقللان بقدر كبير من سيادة جمهورية قبرص ، وان الضمانات المنصوص عليها في هاتين المعاهدتين تستخدم في واقع الأمر لخدمة مصالح دخيلة على الشعب القبرصي . ولم تحل هذه الضمانات في الماضي دون حدوث تدخل عسكري في قبرص ، كما انها لم تمنع حاليا القيام باجراءات جديدة تهدف الى تحطيم الدولة القبرصية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب السيد دنكتاش ، الذي سبق ان وجه المجلس الدعوة اليه بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن للمشاركة في مناقشة هذا البند ، ان يدلي ببيان . وانني ادعوه - بموافقة المجلس - الى ان يشغل مقعدا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد د نكتاش (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكركم لاتاحة هذه الفرصة لي لأضيف بضع كلمات في أقصر وقت ممكن من هذه الساعة المتأخرة وذلك لأوضح موقف طائفتي . لقد تأثرت حقا ان رأيت جميع الممثلين يهتمون بحرارة بسيادة واستقلال بلدي وسلامة أراضيها . ان قبرص ايها السادة ، هي بلدي ، ونحن لم نفعل شيئا يؤدي الى المساس بسيادة واستقلال ذلك البلد وسلامة أراضيها . بل اننا دافعنا عنه عندما تعرض للمهجوم من جانب القبارصة اليونانيين وعندما تعرض الطابع المتسم بالمشاركة بين الطائفتين في الجزيرة للدمار ، وتحطم استقلال البلد وتحطمت حكومتها . ويبعدو في هذه المحافل ان عبارة " القبارصة اليونانيون " اكثر أهمية من عبارة " القبارصة الأتراك " ولهذا أحضرت معي قبرصيا يونانيا مرموقا ليخبركم انني اذكر لكم الحقيقة . وهو السيد استانلي كريكيدس استاذ من قبرص يعمل في امريكا وله عدة كتب عن قبرص . أريد أن أبيّن انه عندما تقولون انه ينبغي عدم المساس بوحدة أراضي قبرص ، وعدم تقسيم قبرص وحمايتها ، فانكم تتحدثون عن بلدي . لقد طرد شعبي بقوة السلاح وكان من حقنا ان نسترد هذه الأرض ، وحرمانا منها لمدة عشرين عاما وحتى اللحظة الأخيرة نقول : ان أراضينا الآن هي دولتنا ، لاننا لا يمكن ان نعيش دون ان نحمي هذه الدولة ، ولكننا ، على استعداد لاعادة اقرار هذه الوحدة الاقليمية واعادة اقرار الاستقلال والسيادة القائمين على أساس وجود طائفتين ، يعتقد الجميع اننا نقوض السلامة الاقليمية لقبرص . انني اطالب بحق شعبي . انني اطالب بهذا الحق لانني جزء من قبرص ولانني طردت منها . ان ممثلي القبارصة اليونانيين هنا يحتلون ، باسمين ، مقعدنا . انه مقعد قبرصي وليس مقعدا قبرصيا يونانيا . لقد حرمانا من حقنا في اسماع صوتنا للعالم من هذا المقعد لمدة عشرين عاما . ثم لا يتورعون عن ان يقولوا لكم انني - مع تركيا - سحبت افراد طائفتي من حكومة قبرص . ان تقارير الأمين العام موجودة ، ولا ينبغي السماح بهذا النوع من التشويه امام هذه الهيئة الموقرة اذا ما اردنا ان ننجح في حماية السلم في العالم .

انكم تعلمون ، كما يعلم الامين العام حقائق الماضي . ثم يقال لنا هنا الآن " اننا نحب الاتراك ، ولم نخطئ في حقهم " . اننا اذن الذين قتلنا أنفسنا ثم دفنا أنفسنا في مقابر جماعية لسنوات وسنوات ، وحرمنا شعبنا من الغذاء والدواء ومواد البناء سنوات وسنوات ، واعطينا اليونانيين كل ارضنا وحصرتنا أنفسنا في ٢ في المائة من مساحة قبرص لمدة عشرين عاما . ثم عندما نبلغ اللحظة التي تحتل فيها اليونان قبرص وتتيح بالاسقف مكاريوس وبنظامه غير الشرعي وتأتي تركيا لتوقف هذا الاحتلال بينما يقتل الألوف من القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك ، وعندما نحتمي خلف خط ونسعى مع ذلك الى اعادة اقرار وحدة دولة قبرص وسيادتها وسلامة أراضيها بانشاء اتحاد فيدرالي بين المنطقتين ، يقول لنا القبارصة اليونانيون ، لا هذا كثير . لماذا ؟ لأن هذه الهيئة قررت خطأ في ١٩٦٤ ان القبارصة اليونانيين هم حكومة قبرص الشرعية .

ومنذ تلك اللحظة ، انقضت فرص تسوية مشكلة قبرص . والآن ، وبحسن نية ، ومن أجل حماية حقوقنا ، تتخذ هذه الخطوة النهائية ، وأصبحنا نحكم بأنفسنا على نوايا القبارصة اليونانيين في الوصول الى تسوية معنا . وعلى حسن نواياهم عندما يحضرون الى هذا المحفل . نحن نحكم على ذلك . ولدينا معلوماتنا واتصالاتنا . وعندما قررنا اتخاذ هذه الخطوة قامت قيامة المجتمع الدولي بأسره . لماذا ؟ ما الذي فعلناه ؟ وما الذي كنتم تتوقعونه منا ؟ ان تصبح تابعين مستعمرين للقبارصة اليونانيين ؟ وان نتخلى عن حقوقنا وننحني امامهم ؟ هذا هو السؤال المطروح على المجلس وهذا هو السؤال الجوهرى الذى ينبغى حسمه . والآن سوف استشهد بالشاهد اليونانى لأن عليّ ان ابرهن على ان المشاركة بين الطائفتين كان يجرى تحطيمها . وانني فخور بهذه المشاركة وبأن الدولة التي انشأها شعبي جزء من السلامة الاقليمية وجزء من الاستقلال وجزء من سيادة قبرص .

فاذا وجب انشاء اتحاد فيدرالي ثنائي الوطنية فان ذلك يكون وفقا لما اتفقت عليه مع مكاريوس وكما تأكد بعد ذلك مع السيد كبريانو - وازا لم يتحقق ذلك ، فهـل ستقولون لي ، انتم أعضاء مجلس الأمن ، ان عليّ أن أصبح تابعا لليونانيين ؟ بأي حق ؟ وتحت اي قانون ؟ هل بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة أم اية قواعد اخرى لها ؟ هل ستطلبون مني ان أجعل شعبي تابعا مستعمرا للقبارصة اليونانيين ؟

ليس من حقكم أن تقوموا بذلك . انكم تسيؤون فهم مشكلة قبرص . وتنظرون اليها بمنظار يوناني لأنكم لم تصفوا لنا طوال عشرين عاما . وطوال عشرين عاما استخدم عدم الانحياز لتقويض استقلال قبرص . وكنا نصرخ بذلك بأعلى صوتنا ، ولكن حركة عدم الانحياز دأبت على تأييد القبارصة اليونانيين الذين يشيرون في السجل تلو السجل الى أنهم لا يرغبون إلا في الوحدة مع اليونان .

ولا بد من وضع حد لهذه المهزلة . ان شعبي له حقوق ، ولهذا جئت الى هنا . ومع مراعاة حقوقنا ومساواتنا نحن على استعداد لاعادة انشاء نظام اتحادي يقوم على منطقتين . ونقدر أعمال الأمين العام ومبادراته وجهوده . ونريد منه أن يواصل عمله لأننا نشق به تماما . ولكن لا يمكننا أن نقوم بذلك اذا عوملنا بوصفنا كيانا وهما أو مجموعة اثنية لا حق لها في تقرير الحـصير أو رعايا للقبارصة اليونانيين . هل مجلس الأمن في القرن العشرين ، في سنة ١٩٨٣ ، سينشئ تابعين مستعمرين لليونانيين ؟ هذا هو ما يطلب منكم عمله حاليا وهذا هو ما استهدفته جميع الجهود على مدى العشرين عاما الماضية . لقد طفح الكيل .

أريد أيضا أن أقوم بتصحيح واحد : ليست القيادة هي التي قررت انشاء دولة . بل شعبي هو الذي قرر ذلك . انني أحترم ارادته وآمل أن تحترمها أيضا .
والآن أستشهد بأقوال السيد كيرياكيديس . ففي كتابه بعنوان " قبرص ، الدستورية وحكومة الأزمة " كتب يقول :

" ان تحليل الدستور القبرصي لعام ١٩٦٠ يظهر الطابع القوي لثنائية الطائفة . والأحكام الأساسية لذلك الدستور موجهة صوب الاعتراف بمصالح الطائفتين وتنظيمها . ويعترف الدستور بالنظام القائم على طائفتين ويضفي الشرعية عليه . وفي الوقت ذاته يضمن مصالح كل طائفة عن طريق نظام معقد من التدابير الدستورية . ويضفي قائلا :

" ومع اضافة الطابع المؤسسي على الطائفتين العرقيتين والاعتراف بكل

منهما فان اطار دستور ١٩٦٠ يضمن اشتراك الطائفتين في جميع مجالات الحكومة ومستوياتها".

أين كنا خلال العشرين عاما الماضية ؟ أين هي تلك الحكومة ؟ هل الحكومة التي تحرم أفراد شعبها من حقوقهم الدستورية وتطرد هم من الحكومة ومن الدولة وتعاملهم بوصفهم متعديين وتقتلهم وتحرق ديارهم وتنهب أراضيهم وتفرض عليهم العيش في نسبة ٢ في المائة من المساحة تعتبر حكومة تستأهل احترام هذه المنظمة ؟ وعندما نصرخ قائلين " تعالوا لرؤيتنا " هل أعضاء فريق عدم الانحياز يأتون إلينا ؟ انهم نظرا لاحتراهم لهذه الحكومة يضعون شروطا لحضورهم . انهم يقولون ، " سنأتي اليكم ، ولكن ألا يمكن أن نراكم فسي فندقنا ؟ اننا لا نريد أن نأتي الى مكتبكم " . وعندئذ نتنازل . ويأتون الى بيتي . ونقول لهم : " تعالوا وانظروا الى المقابر الجماعية " . فيقولون " لا " . ونقول " تعالوا والتقوا بلاجئنا " . فيقولون " لا " . " تعالوا لتروا أقارب الأشخاص المفقودين منذ عام ١٩٦٣ " . فيقولون " لا " .

هذه هي المعاملة التي لقيناها . ثم نتكلمون هنا عن كرامة الانسان والحقوق السيادية والسلم والمساواة . هذه هي المعاملة التي لقيناها لعشرين عاما ، ويقول شعبي : لقد ضاق صدرنا بها . سنكون غير منحازين اذا قبلتنا الحركة . وسنحافظ على سيادة قبرص اذا أنشأ اليونانيون جمهورية تقوم على منطقتين . ولكن اذا لم يفعلوا ذلك فما الذي بوسعنا أن نقوم به - هل نعيش دون دولة ؟ ونكون خاضعين للقبارصة اليونانيين . لا .

وأواصل الاقتباس من كلمات السيد كيرياكيدس :

" ويبدو أنه في جميع مجالات الحكومة ، بغض النظر عما اذا كان الطابع وطنيا أم محليا ، يعترف الدستور بالقبارصة اليونانيين والأترك أساسا باعتبارهم أعضاء في طائفتيها بحقوق دستورية وسياسية ، أي ليس باعتبارهم مواطنين فسي قبرص بل باعتبارهم أعضاء في أي من الطائفتين . ويتجلى هذا الطابع الدستوري للنظام القائم على طائفتين في تحليل اشتراك الطائفتين في الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية".

ولكن طوال عشرين عاما كان هذا الدستور ، هذا الاتفاق ، موضوعا في سلة المهملات . ولا يزال هناك . لقد ناشدنا الضامين أن يحضروا وأن يساعدونا . لم يتذكر أحد معاهدة الضمان عندما هوجمنا ؛ وعند ما ألقى بالدستور في سلة المهملات حيث بقي عشرين عاما أين كان الضامنون ؟ كانت اليونان معهم تحاول تقويض الاطار الدستوري وتحاول الاستيلاء على قبرص . وبصورة سرية دخل عشرون ألف جندي يوناني الى قبرص وهاجموا القرى التركيبية العزلاء . أين كان الضامنون ؟ وأين كان الآخرون ؟ ولو لم تهب تركيا لمساعدتنا لكانت وحدة أراضي قبرص واستقلالها وسيادتها - التي يتحدث عنها الجميع بحرارة - قد انتهت منذ أمد بعيد . لقد دافعنا عنها . اننا نقدر قيمتها ولن نتخلى عنها .

لقد صرح مكاريوس أنه لن تعطى حتى بوصة واحدة من هذه الأرض للأترك . انها كلها بأكملها ستعطى لليونان . لا . ولهذا فان انشاء دولتنا هو عقبة مباشرة تعترض الوحدة مع اليونان " اينوسيس " . وستظل تعترضها . ولن نسمح باضفاء الطابع الهيليني على قبرص . لقد بذلنا ارواحنا في الدفاع عن السلامة الاقليمية لقبرص واستقلالها ؛ ونعتزم أن نحتفظ بها . وهي لنا ولن نتخلى عنها لليونان أبدا .

ولهذا فانني أهيب بممثل الجانب القبرصي اليوناني أن يخبر هذه الهيئة اليوم ما اذا كان يوافق على أننا سنتحدث على أساس اتفاقات القمة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ، وورقة تقييم الأمين العام والبيان الافتتاحي في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، مما يؤدي الى نظام اتحادي يقوم على منطقتين ، أو كما قال في وقت سابق اليوم لا يمكن لعشرة في المائة ، على النحو الذي يشير به اليينا ، أن توضع على قدم المساواة مع ٨٢ في المائة ؟ اذا كنا نتكلم عن الاتحادية فاننا لا نحصي الرؤوس بل ننظر الى عدد الوحدات .

هناك وحدتان في قبرص كما يثبت ذلك السيد كيرياكيدس : الوحدة التركيبية والوحدة اليونانية ، ولو بدأت يوغوسلافيا في التكلم عن الأقليات والأغليات لما كان هناك يوغوسلافيا اليوم وفي اللغة اليوغوسلافية لا توجد لفظتا " أقلية " و " أغلبية " . بل تتخذ القرارات بتوافق الآراء لأن الشعب اليوغوسلافي يريد أن يكون متحدا ولا يريد أن يكون

منقسما . اذن فانني أطرح عليهم السؤال : هل يقبلون النظام الاتحادي ، النظام الاتحادي القائم على وجود منطقتين وفقا لاتفاقي مع مكاريوس ، أو هل يريدون دولة وحدوية وفقا لقول السيد كييريانو البارحة ؟ هذا هو السؤال المطروح أمام المجلس .

وعدتكم بالأطيل في الكلام . لدي أوراق كثيرة . ولن أتلوها على المجلس ولن أضيع وقته ، حيث أن الأعضاء قد أتعبوا أنفسهم بمسألة بالغة الأهمية . وأختتم بياني بالإشارة الى القرار المتخذ اليوم لأنني أريد أن أكون أمينا تماما مع المجلس . اذا كنا قد بقينا على قيد الحياة مدة عشرين عاما ولم نغرب فذلك لأننا كنا على صواب ومتسقين طوال الوقت .

وبالنسبة لنا ليست هناك حكومة لجمهورية قبرص . ان الحكومة في الجنوب تشمل القبارصة اليونانيين ؛ والحكومة في الشمال تشمل القبارصة الأتراك . وهما معا - باعتبار وجود طائفتين - تشكلان حكومة قبرص ، وانني أعرض على الجانب القبرصي اليوناني أن نتفاوض معا لاعادة اقرار هذا النظام الاتحادي الذي يقوم على أساس وجود منطقتين - وطائفتين .

يذكر المجلس ان القلق يساوره ازاء اعلان السلطات القبرصية التركية عن انشاء
دولتنا المستقلة . وآمل ان القلق يساوره بنفس القدر ازاء حقيقة ان جزءا من الحكومة المشتركة
بين الطائفتين ما فتئ لعشرين عاما يسلب الجزء الاخر جميع حقوقه ، ولم يعدها اليه ،
ولا ينوى اعادتها اليه لانه يحصل على كل هذه التأكيدات من مجلس الأمن التي مؤداها انه
يمثل الحكومة الشرعية لقبرص .

قد يعتبر العالم اجمع ان هؤلاء الاشخاص هم الذين يمثلون حكومة قبرص الشرعية
ولكن اذا اعتبرهم سكان قبرص نفسها انهم السالبون لحقوقهم ، فهم لا يمثلون حكومة
قبرص الشرعية . يجب ان يكونوا شرفاء ازاء الشريك الاخر في الحكومة ، ولا يمكن ان يواصلوا
هذا السطو المسلح على حسابنا ثم يثيرون العالم بمجموعه ضدنا ، مدعين ان حكومة قبرص
الشرعية قد تقوضت . اين كانت هذه الشرعية لعشرين عاما ؟

اننا نرفض ما يقال بأن اعلاننا " لا يتفق مع معاهدة ١٩٦٠ " . ان معاهدة ١٩٦٠
حققت استقلال قبرص ذات السيادة التي تشترك فيها الطائفتان في جميع المؤسسات الحكومية
وفي السلطات التنفيذية ، وفي كل شيء . ولذلك ، اذا لم يكن بوسعنا ان نستمر على
هذا النحو - والقبارصة اليونانيون هم الذين اطاحوا بذلك - علينا ان نجد سهيلا آخر
في جزيرة قبرص تحظى بالضمان وتتمتع بالاستقلال وعدم الانحياز . وهذا هو البديل الذي
وجدناه بعد ٢٠ عاما ، كما ذكرت .

ان المجلس يعتبر ان الجمهورية التركية لقبرص الشمالية " باطلة " . وكما ذكرت
البارحة ، فقد اعتبر المجلس الصين غير موجودة لمدة ٣٠ عاما ، واعتبر المانيا الشرقية
غير موجودة لمدة ٢٥ عاما . ان هذا لا يهم ؛ فهما موجودتان الان هنا بيننا ، وانسي
احبيهما باحترام .

اننا لا ننفصل عن جزيرة قبرص المستقلة ، عن جمهورية قبرص ، ولن نفعل ذلك اذا
اتيحت الفرصة امامنا لاعادة انشاء نظام فيدرالي مشترك بين المنطقتين . ولكن اذا عمد
الذين سلبوا حقوقي الى الامعان في اصرارهم انهم يمثلون حكومة قبرص الشرعية ، فسنتمتع
بنفس الشرعية التي يتمتعون بها ، ونفس عدم الانحياز الذي يتمتعون به ، ونفس السيادة

التي يتمتعون بها في دولة قبرص الشمالية ، ولكننا سنبقى الباب مفتوحا على مصراعيه لاعادة اقرار الوحدة في ظل نظام فيدرالي . ولهم عندئذ ان يقرروا : ولكن لا ينبغي ان يفلتوا من العقاب بعد هذا السطو . لقد فعلوا ذلك لأمد طويل جدا ، وهم الآن على ثقة تامة من نجاتهم بحيث لا يعترفون لنا بحق من حقوقنا . هذا هو السبب الذي أدى بنا الى اتخاذ موقفنا الحالي . ارجوان تفهمونا : انهم لم يتركوا لنا اى خيار . ونأمل ان هذا الثقل سيؤدي الى ترجيح كفة الميزان لصالح استمرار المحادثات بطريقة جديدة بحيث يجعلهم يحضرون الى طاولة التفاوض .

لقد اردت من المجلس ان يشجعهم في ذلك الاتجاه بعدم ادانتنا ، أو على الاقل ، بان يقول بعد ادانتنا : " اننا نعتبرك يا سيد كيريانو ، رئيسا شرعيا لقبرص . حسن جدا ، ولكن الست تقفز دون الساق التركية التي بترتها قبل ٢٠ عاما والقيت بها في سلة المهملات ؟ لماذا لا تعيدها لتصبح حكومتك الحكومة الشرعية الحقيقية " ؟ لم يقل احد ذلك لهم لمدة ٢٠ عاما ، وهم لهذا يعتقدون انهم سيفلتون من العقاب على السطو المسلح الذي ارتكبه .

ان ما نقوم به يمنعهم من ان يسلبونا سيادتنا واستقلالنا وحریتنا . فليس لهم الحق في المساس بها . لقد مات ودفن الآلاف من شعبي لأنهم عارضوا الوحدة مع اليونان ، ولأنهم لم يعترفوا بحكم مكاريوس غير الدستوري . ماذا يهمني اذا قال لهم العالم الجاهل بما يحدث في قبرص ، انهم حكومة قبرص الشرعية ؟ انني لا اعترف بهم . ولا يعترف شعبي بهم . ولن نعترف بهم . ان السبيل الوحيد هو اعادة اقرار النظام الفيدرالي بين الطائفتين والمنطقتين ، بمساعدة الأمين العام ومن خلال مساعيه الحميدة . ونحن على استعداد لهذا .

اننا نأمل ان الاجراءات المتفق بشأنها حتى الان سيتم اتباعها . واذ ما تتم ايجاد اجراء جديد ، فانني على ثقة من ان الحكومتين ستجتمعان ، وستتفقان على اجراء جديد ، ومن ثم ستواصلان محادثاتهما في اطار المساعي الحميدة للأمين العام .

انني آسف لانني تحدثت بانفعال مفرط ، ولكنني اشعر بالانفعال . وعند ما يشعر
يشعر هذا المجلس بالانفعال ازا* سلامة حكومتي واستقلالها وسيادتها ، آمل ان يمنحني
الحق في ان افعل اكثر مما افعل المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو وزير خارجية

قبرص ، وأدعوه الى الادلاء ببيانه .

السيد اياكوفو (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان هبة هذا

المجلس تمنعني من ان ارد على ما استمعنا اليه . ولكن مهمني الوحيدة في هذه الساعة
التأخرة هي ان اشكر المجلس على اتخاذه لقرار اليوم ، الذي يثبت تماما صحة موقف حكومة
بلادى ، حكومة جمهورية قبرص .

وأود ايضا أن اشكركم بحرارة بالغة ، سيدى الرئيس ، على الطريقة الخبيرة التي

ادرتم بها عمل هذا المجلس وعلى اسهامكم الشخصي في انجاح مداواته اليوم .

نأمل الان ان تركيا والقيادة القبرصية التركية ستصاعان لندا* مجلس الأمن

وستسحبان اعلان ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، وهذا تمهدان الطريق امام التسوية

العادلة لمشكلة قبرص .

سوف ننتظر بحماس تقارير الأمين العام الى المجلس بشأن التقدم المحرز في تنفيذ

القرار الذى اتخذ على التو .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر وزير خارجية قبرص على

الكلمات الرقيقة جدا التي وجهها اليّ .

لقد طلب مثل تركيا الادلاء ببيان ، وأعطيه الكلمة الان .

السيد كيرجا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اذا توقع الممثل القبرصي اليوناني أن تتخلى تركيا أو الجمهورية التركية لقبرص الشمالية عن استقلالها ، أو يتوقع ان تسحب تركيا اعترافها ، فلا بد انه جاهل تماما بقاموس اللغة التركية : ان كلمات معينة لا توجد فيه على الاطلاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يختتم الآن مجلس الأمن المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة . ١٨ / ٤